IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
RSJ
Regional Studies Journal
https://www.iasj.net/iasj?func=issues&jId=75&uiLanguage=ar

أهمية نظرية التوازن الجمعي
في تفسير سياسات قادة دول العالم الثالث

م.د.محمد صلاح محمود
كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل
mohu1969@yahoo.com

معلومات البحث

تاريخ الاستلام
٢٠١٩/٣/١٢

تاريخ القبول
٢٠١٩/٤/١٨

الكلمات المفتاحية
-نظرية التوازن الجمعي
-توازن القوى
-توازن التهديد
-التحالف

مستخلص البحث

تعد نظرية التوازن الجمعي "Omni-Balancing" إحدى نظريات العلاقات الدولية والتي أسهمت في تفسير الكثير من سلوكيات وسياسات الدول وبشكل خاص قادة دول العالم الثالث، أثناء فترة الحرب الباردة وما بعدها ، والتي واجهت الكثير من التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية ؛ لذلك تم إعتماد آلية إقامة التحالفات كأحد السياسات التي يمكن عبرها التصدي للتهديدات والحد منها.

عملياً حققت نظرية التوازن الجمعي غايتها في القدرة على مقاومة التهديدات الداخلية والخارجية والحد منها أو القضاء عليها عن طريق التجارب السياسية التي مرّت بها دول القارة الأسيوية والأفريقية ، وإن الدول تسعى الى تحشيد كل قواها ومواردها- مصادر قوتها- ضد خصومها أو أعدائها الأساسيين الأشدّ خطراً وتهديداً من الثانويين، والدولة التي تواجه تهديداً تجد نفسها أمام خيار التحالف مع إحدى التهديدات لمواجهة الآخر. وإنّ الدولة تتحالف مع غيرها من الدول التي تملك القدرة على مساعدتها في مواجهة التهديد الداخلي والقضاء عليه، ومن ثم فإن مواجهة هذه التهديدات تخلق حالة من الإصطفاف الذي يشكل عملاً أساسياً لمقاومتها بقصد تحقيق أهداف أهمها الأمن. وهو ماجعل الباحث يستنتج أن نظرية توازن القوى ونظرية توازن التهديد غير قادرتان على شرح النماذج السلوكية لقادة دول العالم الثالث بصورة كاملة وشاملة.

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
RSJ
Regional Studies Journal
https://www.iasj.net/iasj?func=issues&jId=75&uiLanguage=ar

The Significance of Omni-Balancing Theory in Clarifying " Third World leaders Policies

Dr.Mohammed S. Mahmood
College of Political Science\University of Mosul
mohu1969@yahoo.com

Article info.

Article History
Received:
12/3/2019
Accepted:
18/4/2019

Keywords
-Omni-Balancing
-Balance of Power
-Balance of Threaten
- Alliance

Abstract

"Omni-Balancing theory" is regarded as one of the international relations theories which contributed to clarifying state's behavior and policies, especially Leaders of the Third World countries that faced many internal and external challenges and threats during and after the Cold War. Therefore establishing alliances has been adopted as one of the policies through which threats can be confronted and limited.

Practically, Omni-Balancing theory has achieved its aims that represented by resisting, reducing or eliminating internal and external threats through political experiences that Asian and African countries witnessed that States have to mobilize all their abilities and resources against their dangerous opponents and enemies than subordinate ones. Also, the state facing a threat, find itself to join alliance in order to face other. The state allies itself with other countries that have abilities in order to face the internal threat and eliminate it, consequently, addressing these threats lead to create alignment, which is regarded an essential pillar for the work of resistance to achieve a set of objectives including security. This pushed the researcher to conclude that the theories of "balance of power" and balance of threat" are unable to clarify the behavioral models of Third World countries Leaders completely and comprehensively

كما هو معروف أن الدول تقيم فيما بينها علاقات متنوعة قد تكون تلك العلاقات أمّا علاقات تعاون أو صراع ، لذا جاء علم العلاقات الدولية كأحد فروع علم السياسة - بعد الحرب العالمية الأولى - من أجل فهم وتفسير الظواهر الدولية المختلفة والعمل على إلقاء الضوء على الأسباب والعوامل المُحددة التي تسهم في تطور تلك الظواهر .

إذ ظهر عدد كبير من نظريات العلاقات الدولية كعامل رئيس يسهم فى دراسة تطور العلاقات الدولية، إذ تهتم هذه النظريات بمجمل الاحداث والتطورات التي يشهدها النظام السياسي الدولي ولقد تعددت نظريات العلاقات الدولية التي تحاول كل منها ان تقدم تفسيراً لكثير من السياسات والسلوكيات الدولية , إذ تعد نظرية توازن القوى أحد أهم النظريات التي أسهمت في تفسير طبيعة العلاقات الدولية وتساعدنا على فهم الكيفية التي تتحرك وتتصرف بها الدول منذ تاريخ ما قبل الميلاد – في اشارة الى معاهدة قادش الموقعة عام ١٢٥٨ ق.م بين كل من الفرعون المصري الملك رمسيس الثاني وملك الحيثيين وإقامة تحالف وقوة دفاعية مشتركة ضد تهديد قوة ثالثة تتمثل بالأشوريين – ثم أعقبها نظرية توازن التهديد التي ظهرت في أواخر القرن العشرين لتبحث في التهديدات التي تصدر من دول تملك القدرة على التهديد وقد لا تملك القوة. وأخيراً جاءت نظرية التوازن الجمعي "Omni-Balancing" (موضوع بحثنا) أحد أهم النظريات التي تم إختبارها للتأكد من قدرتها في تفسير سياسات قادة دول العالم الثالث لمواجهة التهديدات والتحدّيات الرئيسة الأشدّ خطراً.

يتناول هذا البحث نظرية التوازن الجمعي التي صاغها "ستيفن راي ديفيد" والتعرف على أطروحته من اجل فهم وتفسير الواقع الدولي والعلاقات الدولية في دول العالم الثالث متجاوزاً واقعية نظرية توازن القوى .

الإشكالية : تتلخص مشكلة البحث في أن دول العالم الثالث بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية أضحت في مواجهة نوعين من التهديدات الداخلية والخارجية

وبشكل أكبر الداخلية منها ، وأن سياسات توازن القوى وسياسات توازن التهديد اقتصرتا على فكرة التصدّي للتهديدات الموجهة من دول أخرى ؛ لذلك اقتضت الضرورة إيجاد صيغة فاعلة ومنها خلق حالة من التوازن الجمعي من أجل مواجهة كل التهديدات الداخلية والخارجية.

ومن هنا ينبثق تساؤل البحث الذي ينبغي الإجابة عنه : ما هو تفسير سياسات قادة دول العالم الثالث والقائمة على التحالف مع دول أخرى لمواجهة تهديدات داخلية تتعرّض لها بلدانهم ويمس أمنهم وبقاءهم في السلطة ، رُغم أنّ هذه الدول تُشكّل تهديداً خارجياً لها في الوقت نفسه؟

فرضية البحث:

الفرضية الأولى :

يحاول البحث إثبات فرضية أنّ أفضل طريقة لمواجهة التهديد الداخلي والخارجي في آن معاً هي موازنة مصدر التهديد الأكثر خطورة (أو موازنة السلوك المُهدِّد بكسر الدال) .ويتم ذلك من خلال تطبيق هذه الفرضية على عدة نماذج واقعية لقادة دول العالم الثالث.

الفرضية الثانية:

أنّ نظرية التوازن الجمعي التي تجمع بين التهديدات الداخلية والخارجية ككل هي أكثر قدرة على تفسير قرارات قادة دول العالم الثالث بالمقارنة بنظرية توازن القوى ونظرية توازن التهديد.

المنهجية:

يعتمد هذا البحث على (منهج التحليل النظمي) وذلك من أجل الوصول لفهم حقيقي وعميق للنظرية وتفسيرها، فضلاً عن استخدام المنهج المقارن لبيان أوجه الشبه والاختلاف بين نظرية التوازن الجمعي من جهة ونظريتي توازن القوى وتوازن التهديد من جهة اخرى.

تقسيم البحث:

سيتم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور وعلى النحو الآتي:

المحور الأول : نظرية التوازن الجمعي "Omni-Balancing"

أولاً: أهمية نظرية التوازن الجمعي

ثانياً: فرضيات النظرية

المحور الثاني: مقارنة نظرية التوازن الجمعي بنظريات التوازن في العلاقات الدولية

أولاً: مقارنة بين نظرية التوازن الجمعي ونظرية توازن القوى

ثانياً: مقارنة بين نظرية التوازن الجمعي ونظرية توازن التهديد

المحور الثالث : تطبيقات النظرية على قادة دول العالم الثالث

أولاً: تطبيقات النظرية على بعض قادة دول القارة الأسيوية

ثانياً: تطبيقات النظرية على بعض قادة دول القارة الأفريقية

المحور الأول

"نظرية التوازن الجمعي Omni-Balancing"

تُعد "نظرية التوازن الجمعي" التي أوجدها "ستيفن راي ديفيد Steven R. David" [١]، واحدة من نظريات العلاقات الدولية الحديثة نسبياً والتي ظهرت في عقد التسعينات من القرن العشرين والتي تسعى للكشف عن حقيقة الظواهر في السياسات الدولية وتفسير وتحليل الوقائع والأحداث الدولية تحديداً في العالم الثالث تحليلاً علمياً موضوعياً بهدف التوصل الى نتائج منطقية بشأنها.

أولاً : أهمية نظرية التوازن الجمعي

تقوم فكرة النظرية على منهج رئيس هو " لفهم السياسة الدولية لابد من الرجوع الى سياسات دول العالم الثالث القائمة على التحالفات" [٢].وقد أصبحت النظرية من بين المفاهيم الأكثر إستخداماً في مناقشة العلاقات الدولية للشرق الأوسط ودراسات التحليل السياسي الخارجي [٣]. ويعتقد دانييل بيسويك أن جوهر النظرية يُركّز على مقاومة التهديدات التي يتعرّض لها القادة وعلى التوازن الدقيق بين التهديدات الداخلية والخارجية لتعظيم القوة وضمان بقاء النظام [٤]. وهي مفيدة للغاية في مساعدتنا على فهم القرارات السياسية التي يتخذها بعض القادة.

ومن أهم مرتكزات النظرية التحالف، إذ يُوظّف قادة دول العالم الثالث سياسات دولهم في إطار التعاون الوثيق بهدف تحقيق الأمن وحماية الدولة من التهديدات بحسب وجهة نظرهم. وطبقاً للنظرية فإنّ قادة هذه الدول يعتبرون التهديد الخارجي ثانوياً قياساً بالتهديد الداخلي الرئيس، وكما هو موضّح في المعادلة الأتية:

التهديد الداخلي = التهديد الرئيس العدو الرئيس

التهديد الخارجي= التهديد الثانوي العدو الثانوي

ويُركّز ديفيد على التهديدات الموجهة إلى قادة الدول بدلاً من التهديدات الموجهة إلى الدول كوحدة ، ويجادل بأن هؤلاء القادة سوف يعملون على إسترضاء أو الإنحياز للتهديدات الثانوية للسماح لهم بتركيز جهودهم على التعامل مع الخصوم الأساسيين ، بهدف إسترضاء حلفائهم الدوليين (خصومهم الثانويين) الذين قد يدعمون خصومهم المحليين ؛ أخيراً ، الحجة أن هؤلاء القادة قد ينتهجون طرق ومسالك تحمي أمنهم على حساب الأفضل وهي مصالح الدولة[٥].

هذا وتُشير النظرية إلى أن القادة سيعتمدون إستراتيجية التوازن الجمعي كرد على ثلاثة تحديات لبقائهم السياسي هي [٦]: (١) التهديدات الناتجة عن تصرفات قوى جيوسياسية خارجية ، (٢) زيادة المنافسة في السياسة الداخلية ،(٣) المشكلة الكلاسيكية لخلق وتعزيز الأيديولوجية القومية من أجل إضفاء الشرعية على حكمهم ،وتفترض أن صناع القرار عقلانيين كونهم يتخذون كل التدابير اللازمة للبقاء في مناصبهم ليس فقط للدفاع عن أنفسهم ضد التهديدات الداخلية والخارجية ، ولكن أيضاً لتركيز الثروة الوطنية بأيديهم وتحسين حالة بلدهم ومكانتهم الدولية.

إنّ التركيز على دول العالم الثالث تحديداً يرجع الى كونها منطقة خصبة لظهور كثير من التهديدات الداخلية نتيجة ضعف أو غياب شرعية الحكم لقادة دول العالم الثالث قياساً بحكم القادة في مناطق أخرى من العالم ، إذ وصلت كثير من الأنظمة السياسية في العالم الثالث بالقوة الى السلطة ، ويستخدم قادتها أساليب القمع للبقاء في الحكم ، وبفعل إفتقار القادة للشّرعية فإن دولهم تواجه بإستمرار التهديدات الداخلية [٧].

كما أنّ قرارات السياسة الخارجية يتخذها رجل واحد أو في أحسن الأحوال نخبة صغيرة لا تأخذ بنظر الاعتبار الرأي العام ودور المؤسسات السياسية الفاعلة في أماكن أخرى من العالم ، وبالنتيجة فإنّ قادة دول العالم الثالث والمُعارضون يسعيان في آن واحد لتلقّي المساندة والتأييد الخارجي ضماناً لمصالحهما والتي

غالباً ما تكون ممنوحة من دول أخرى، فمنذ العام ١٩٤٥ وحتى منتصف عام ١٩٨٥ أدّت المُشاركة الخارجية دوراً في دعم ما لا يقل عن (٢٤) انقلاب عسكري في العالم الثالث [٨].

ويرى الباحث أنّ النظريات التقليدية تفترض أن الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسة في السياسة العالمية والتي تؤكد على التهديدات الخارجية لبقاء الدولة ، في حين تُركّز نظرية التوازن الجمعي على القادة والتهديدات الداخلية بهدف بقائهم في مناصبهم ، وتتمثّل التهديدات الداخلية من وجهة نظر ستيفن ديفيد "بمحاولات الاغتيال والانقلابات والحرب الأهلية والحركات الانفصالية ، وكذلك قادة المعارضة والأحزاب التي قد تتحدى بقاء الزعيم قائداً للحياة السياسية" [٩].

ثانياً : فرضيات النظرية

تنطلق النظرية من ثمانية فرضيات أساسيّة هي:

الفرضية الأولى : التركيز على التهديدات بدلاً من القوة . وأن معظم التهديدات المستمرة (عالية الخطورة) تنبع من داخل حدود الدولة وليس خارجها [١٠].(كالدودة في التفاحة)

وفقاً لمفهوم "ستيفن والت" لموازنة الأمن (الداخلي والخارجي) ، يرى ديفيد أنّ الدول تهتم بالتهديدات أكثر من القوة وحدها ، ويجادل بأنّ معظم التهديدات المستمرّة ، لاسيما في العالم الثالث ،تنبع من داخل الدول وليس من خارجها، كما يرى أنّه في ظل النظام الدولي" الفوضوي " لا يمكن تجاهل التهديدات الأمنية الخارجية لبقاء الدولة ، لكن يؤكّد في الوقت نفسه أنّ هذه الدول توازن القوة بشكل متزامن على المستويين الداخلي والخارجي [١١].

الفرضية الثانية : أنّ القادة هُم ضُعفاء وغير شرعيين "غياب الشرعية السياسية"، وإن مخاطر السياسة الداخلية عالية للغاية، وفي البلدان التي تكون فيها الشرعية السياسية ضعيفة وتتركز القوة في جهاز الدولة القوي ، فأنّ احتمالية التهديدات

الداخلية للقادة تكون أكبر [١٢]. و**الفرضية الثالثة** : أنّ القائد بدلاً من الدولة نفسها هو مستوى التحليل في العالم الثالث، **الفرضية الرابعة** : إنّ دافع قادة دول العالم الثالث لضمان بقائهم السياسي يُعد المحدد الأكثر قوة للتحالف، **الفرضية الخامسة** : لا يمكن فهم قرارات التحالف لقادة دول العالم الثالث دون الرجوع لدور التهديدات الداخلية لهؤلاء القادة، **الفرضية السادسة** : أنّ التهديدات الداخلية (سواء المدعومة خارجياً أم لا) هي الأكثر إحتمالاً لتهديد سيطرة القائد على السلطة في العالم الثالث ممّا تخلقه التهديدات الخارجية القادمة من الدول الأخرى، **الفرضية السابعة** : فرص امكانية الإطاحة بقادة دول العالم الثالث بالقوة من قبل أعدائهم في الداخل أكبر، **الفرضية الثامنة** :منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا فإن عدد الحروب داخل دول العالم الثالث فاق عدد الحروب فيما بينهم[١٣].

المحور الثاني

مقارنة نظرية التوازن الجمعي بنظريات التوازن في العلاقات الدولية

يزخُر علم العلاقات الدولية بدراسة العديد من النظريات التي حاولت فهم وتفسير واقع تلك العلاقات الدولية من منظور التوازن موضوع بحثنا ، فقد ساد في السابق مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية ، ومع حصول تغييرات في مفهوم القوة والتهديد برزت مفاهيم أخرى للتوازن كان لابُد من توضيح أهم نقاط الإتفاق والإختلاف بين النظريات الكلاسيكية والحديثة المعنية بمفهوم التوازن.

أولاً : مقارنة بين نظرية التوازن الجمعي ونظرية توازن القوى

يهدف ديفيد إلى تصحيح جوانب نظرية توازن القوى الذي يرى أنها ذات أهمية محدودة في دراسة البلدان النامية " بلدان العالم الثالث ". ومقصده من ذلك شرح وفهم أسباب إتخاذ الدول النامية وعلى وجه التحديد قادتها خيارات معينة حول "الانحياز" [١٤] للتهديدات الخارجية الثانوية دون الداخلية.

والحقيقة أنّ نظرية التوازن الجمعي نابعة من نظرية توازن القوى ، وهي النظرية الأوسع إستخداماً في العلاقات الدولية ، فقد ساهمت في تفسير كثير من السياسات الدولية منذ فترة تاريخية قديمة. ولكن في مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين تم صياغة نظرية جديدة عُرفت بنظرية التوازن الجمعي ؛ لأنّ نظرية توازن القوى لا تأخذ بنظر الاعتبار خصائص دول العالم الثالث التي تميزها عن غيرها من دول العالم ، لذلك جاءت النظرية الأخيرة لتختص في توضيح تحالفات العالم الثالث بفعل شيوع التهديدات الداخلية فيها. وتعد النظرية أنّ العالم الثالث يضم كُل الدول عدا الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وكندا واليابان وأستراليا ونيوزلندا وجنوب أفريقيا والدول الاوربية [١٥].

وتُركّز هذه النظرية على مواجهة التهديدات كُلها التي يتعرض لها قادة دول العالم الثالث . في حين تُرّكز نظرية توازن القوى على التهديدات القادمة من دول أخرى ، وضرورة مقاومة هذه التهديدات من قبل الدولة، وإنّ نظرية توازن

القوى لم تتضمّن في طروحاتها فهم قرارات التحالف والانحياز(الانحياز للتهديد الخارجي الثانوي) ، وتفترض نظرية التوازن الجمعي أنّ صانع القرار السياسي يطرح تساؤلاً : كيف تؤثّر سياسة التحالف في إحتمالية بقائي في السلطة ؟ بينما تفترض نظرية توازن القوى أنّ صانع القرار السياسي يطرح تساؤلاً: كيف تؤثّر سياسة التحالف في قوة بلدي ؟ كما تفترض نظرية التوازن الجمعي أنّ صانع القرار السياسي يطرح تساؤلاً آخر ماهي القوة الخارجية الأكثر احتمالاً لحماية بلدي من التهديدات الداخلية والخارجية التي أواجهها؟ بينما تفترض نظرية توازن القوى : ما هي القوة الخارجية الأكثر احتمالاً لحماية بلدي من التهديدات التي تفرضها الدول الأخرى ؟ (١٦).

وتُركّز نظرية التوازن الجمعي على القائد بدلاً من الدولة نفسها مستوى للتحليل في العالم الثالث ، في حين تُركّز نظرية توازن القوى على الدولة مستوى رئيس للتحليل أو لاعب رئيس في السياسات الدولية ، وأنّ الحكومة المركزية قادرة على إخضاع الجماعات المختلفة تحت سيطرتها ، ومن ثمّ السيطرة على ما يجري ضمن حدودها ، ووفقاً للنظرية فإنّ هذا يُبّرر التركيز على سلوك الدولة ، وهذه الفرضية لا يمكن تطبيقها على دول العالم الثالث بحدودها العشوائية التي تضم كثيراً من الجماعات التي تبدي مقاومة عنيفة إزاء محاولات السيطرة من قادة الدولة وليس الدولة نفسها، والتي تعد الوحدة الملائمة للتحليل لفهم السياسة الخارجية لدول العالم الثالث ، ولاسيما دول التحالف، وتفترض نظرية التوازن الجمعي أنّ النخبة التي تمسك بالسلطة في العالم الثالث ترى انّ مصالحها مترادفة مع مصالح الدولة ، ويرى القادة هنا أنّ قرارات التحالف التي يتّخذونها تقدّم المنفعة لهم عوضاً عن مصلحة الدولة. في حين تركّز نظرية توازن القوى على مصلحة الدولة وحدها لضمان بقائها دون النظر لمصالح القادة (١٧).

وتفترض نظرية التوازن الجمعي أنّ إنتشار التهديدات في العالم الثالث ضدّ القادة من شأنها أن تدفع بهم الى اتخاذ الوسائل اللاّزمة لضمان بقائهم في السلطة

بدلاً من تعظيم قوة الدولة ، ويفضّل قادة العالم الثالث التحالف مع الدول ،إحدى هذه الوسائل ، لضمان سيطرتهم وبقائهم في السلطة. في حين تفترض نظرية توازن القوى أنّ الدول تسعى الى تعظيم قوتها بأقصى ما تستطيع ضمان بقائها .كذلك لا يمكن تطبيق نظرية توازن القوى على العالم الثالث كونها تغفل دور التهديدات الداخلية، بمعنى أنّها تتجاهل المصدر الأكثر احتمالاً لتحدّي القيادة في بلدان العالم الثالث. ومن ثمّ فإنّ نظرية توازن القوى لا يمكنها أيضاً أن تُقيّم وبدقة قوة خطر التهديدات الخارجية ؛ لأنّ مثل هذه التهديدات تعتمد عادة في فاعليّتها على الأوضاع الداخلية التي تكون عرضة للمعالجة الخارجية .وبالإمكان تطبيق النظرية عندما تكون التهديدات الرئيسة لقادة دول العالم الثالث قادمة من الخارج ، ولكن فيما يبدو أنّ الغالبية العظمى من دول العالم الثالث تشهد تهديدات داخلية هي التي تؤدي دوراً رئيساً فيها. وتُبيّن نظرية التوازن الجمعي أنّ الحكومات (المركزية) في العالم الثالث غالباً ما تفتقر الى القوة لحل النزاعات ضمن حدودها بحكم غياب الاجماع القوي عليها أو غياب وجود مجتمع موحد متكامل ، وهذا يأتي خلاف نظرية توازن القوى التي تنظر الى الدولة على أنها تملك من القوة ما يؤهلها للتغلب على النزاعات التي قد تحدث في مجتمع موحد متماسك بالإجماع القوي والقوة المتعذّر تحدّيها طبيعياً للحكومة المركزية [١٨].

ثانياً : مقارنة بين نظرية التوازن الجمعي ونظرية توازن التهديد

صمّم البروفيسور "ستيفن والت" سنة ١٩٨٧ نظرية توازن التهديد Balance of Threat وهو أحد منظّري مدرسة الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية ، والذي يفترض فيها بأن الدول تميل للتوازن من أجل الحفاظ على بقائها وضمان أمنها القومي ، وتُبيّن النظرية أنّ الدول التي تشعر بالتهديد من قبل جيرانها من الدول تحاول إقامة التحالفات أو تكتل دولي أو محاولة توحيد الجبهة الداخلية لمواجهة التهديدات التي تصدر من طرف خارجي [١٩]. وتفترض نظرية توازن التهديد أنّ التهديدات الخارجية قد تصدر من أطراف لا تملك القوة بالضرورة

، أو أنها اقل قوة من خصومها ، ولكن تملك القدرة على التهديد(التوازن في التهديد لا في القوة) ، وأن الدول غالباً ما تلجأ الى تعبئة قدراتها الذاتية وقوتها (العسكرية) والدخول في التحالفات لتحقيق التوازن في التهديد ولردعه وليس في القوة ، والدول تلجأ للتحالف مع دول أخرى تملك القدرة على حد التهديد والقضاء عليه ، ومن ثم فإنّ مواجهة التهديدات توجد حالة من الإصطفاف الذي يشكل عاملاً أساسياً لزيادة القوة بهدف مواجهة هذه التهديدات لاسيما عندما يكون نطاق التهديد واسعاً ومرتفعاً [٢٠].

إنّ لُغة التهديد لا يمكن أن تكبح إلاّ بمواجهة من ذات الطبيعة ، وهذا الشيء ينطبق على كلا النظريتين. فنظرية توازن التهديد شبيهة بنظرية التوازن الجمعي من حيث أن تشكيل تحالف لموازنة التهديد الأكثر خطورة قد يتطلّب وجود دولة أخرى تقاتل الى جانب الدولة المُهددّة(بفتح الدال) تم النظر إليها مسبقاً على أنّها عدو (تهديد خارجي)، أو حتى منافس لها في المستقبل. كما تتفق نظرية التوازن الجمعي مع نظرية توازن التهديد على مقولة أنّ الدول تتوازن ضد التهديدات وليس ضد القوة [٢١]، والتركيز على التهديدات بدلاً من القوة.

وتفترض نظرية توازن التهديد أن الدولة تسعى لإمتلاك القوة ولكن لا تستهدف بالضرورة الحصول على قوة كبيرة لتُشكّل بها تهديداً تضاهي بها قوة الدول الأخرى وإلاّ إنحرفت عن نهجها وإتجهت نحو نظرية توازن القوى . وكذلك الأمر بالنسبة لنظرية التوازن الجمعي التي لا تفترض هي الأخرى إمتلاك الدولة لقوة كبيرة تضاهي بها قوة التهديدات الداخلية والخارجية ، وإلاّ لما إضطرّت الى التحالف لموازنة التهديد الأكثر خطورة. وتركّز كلا النظريتين على إستخدام مفردة التهديدات بدلاً من القوة ، ولكن تنفرد نظرية توازن التهديد في مقولة أنّ التهديد هو الهدف النهائي وليس القوة [٢٢]، لأنّ النظرية تُركز على مدى التهديد الواقعي أو المُحتمل الذي يصدر عن الفاعلين الدوليين الأقل قوة تجاه الأخرين الأكثر قوة ، وهذا ما حدث فعلاً وواقعياً أثناء هجمات١١أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ التي شهدتها

الولايات المتحدة الأمريكية[٢٣]. وتتفّق كلتا النظريتين بأن الدول التي ترى نفسها عرضة للتهديد(سواء داخل الدولة أو من خارجها) تتبنّى سياسات من شأنها العمل على مواجهة هذا التهديد.

ممّا تقدم نستخلص من إجراء المقارنة بين النظريات الثلاث أنّ : التحالف أحد أهم وسائل النظريات الثلاث (توازن القوى وتوازن التهديد والتوازن الجمعي) إلاّ أنّ الفارق الجوهري بين النظريتين هو أنّ نظرية توازن التهديد تتوقع تحالف الدول وتكتلها ضد الدولة الأكثر تهديداً، في حين تذهب نظرية التوازن الجمعي الى أن الدولة تتحالف مع دولة أخرى ضد التهديد الداخلي الرئيس الذي يصدر من داخل إقليم الدولة ذاته والذي تستثمره دول أخرى تكون جارة لها على الأغلب كأحد أساليب الضغط السياسي عليها.

المحور الثالث

تطبيقات النظرية على قادة دول العالم الثالث

لإثبات نظرية التوازن الجمعي قدّم "ديفيد" تطبيقات وأمثلة لفكرته الأساسية التي تُدلّل على وجود التداخل بين التهديدات الداخلية والخارجية – سمة العالم الثالث وحده – من خلال ما شهدته بعض دول العالم الثالث في القارة الأسيوية والأفريقية من تهديدات سوف نأتي على ذكرها، فضلاً عن ذلك قدّم الباحث عدة أمثلة وتطبيقات من تاريخنا المعاصر إستكمالاً لما جاء به واضع النظرية ،الذي عرض أمثلته من فترة الحرب الباردة ، لإثبات صحة نظريته.

أولاً : تطبيقات النظرية على بعض قادة دول القارة الأسيوية

إنّ تفوّق نظرية التوازن الجمعي في تفسير وتوضيح سياسات قادة دول العالم الثالث يمكن ملاحظته عملياً وواقعياً، والأمثلة كثيرة على إمكانية تطبيق هذه النظرية على بعض قادة دول القارة الأسيوية التي شهدت دولهم تهديدات داخلية وخارجية ومنها سوريا ، ففي أعقاب قيام ما أصطلح على تسميته بثورات الربيع العربي في بعض الدول العربية – الأسيوية والأفريقية– نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ازدادت تطبيقات نظرية التوازن الجمعي، ويرجع سبب ذلك الى تعاظم حجم التهديدات الداخلية الصادرة عن القوى الشعبية التي إنخرطت في تنظيمات مسلحة وتزايُد نشاط العمل العسكري على مستوى العلاقات الدولية في مواجهة الجماعات المسلحة العنيفة (الإرهابية) والتي أصبحت تُشكّل تهديداً داخلياً حقيقياً للأمن القومي للدولة ومتجاوزاً حدودها ليمثّل تهديداً خارجياً للدول الاخرى ؛ وسبب هذا التهديد هو التعامل السيئ من قبل القادة في الدول وعدم اكتراثهم بتلبية المطالب الشعبية.

إذ بالإمكان ملاحظة تطبيقات النظرية في قرارات الرئيس السوري السابق حافظ الاسد بالتحالف مع الاتحاد السوفييتي منذ عام ١٩٧٠حليف ثابت ووحيد من الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، إذ تمُد سوريا بالأسلحة والمستشارين

العسكريين السوفييت [٢٤].وأستمر ذلك التحالف في عهد الرئيس بشار الأسد ، ففي عام ٢٠٠٦ كان هناك حوالي (١٠,٠٠٠) ضابط سوري تلقّى التدريب في الأكاديمية العسكرية الروسية ، وفي العام نفسه كان هناك حوالي (٢٠٠٠) مستشار عسكري روسي يخدمون مع الجيش السوري ، فضلاً عن تقديم الدعم الإستخباري لنظام بشار الأسد [٢٥]. وتُعد روسيا الداعم الرئيس والكبير لسوريا في حربها ضد التهديد الداخلي المُتمثّل بالجيش السوري الحر، الذي تأسس في ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١١ بعد اندلاع الثورة في ١٨ آذار / مارس ٢٠١١، والمدعوم تركياً ، عبر وجود مراكز القيادة على أراضيها [٢٦]، فضلاً عن التنظيمات المسلحة الأخرى.

كما اتبعت روسيا الاتحادية وإيران حلفاء نظام الأسد أسلوب الوجود العسكري على الأراضي السورية بقصد توفير الحماية لبقاء بشار الأسد في الحكم ، وإقليمياً كانت إيران من أشد مؤيدي نظام الأسد ومازال وعالمياً روسيا هي القوة الأكثر بروزًا في تقديم الدعم بإمدادات الأسلحة وتوفير "الغطاء أو الدرع الدبلوماسي" للدولة السورية [٢٧]. عبر إعاقة استصدار قرار دولي بإدانة النظام السوري لارتكابه جرائم إبادة بحق الشعب السوري. كما قدمت ايران دعماً عَسكرياً لسوريا ، والدليل على ذلك هو اعترافات كبار الجنرالات الإيرانيّين الرسمية، ومن أبرزها اعتراف قائد الحرس الثوري الإيراني محمد علي جعفري في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ بأنّ " لبلاده عسكريين رفيعي المستوى في سوريا لدعم نظام الرئيس بشار الأسد "، وإعترافه في كانون الثاني /يناير٢٠١٦ " بوجود ما يقرب من ٢٠٠ ألف مقاتل مرتبط بالحرس الثوري الإيرانيّ في ٥ دول هي سوريا والعراق واليمن وباكستان وأفغانستان " ، واعتراف القائد بالحرس الثوري "حسن همداني" في ايار/ مايو ٢٠١٤ بأنّ" بلاده مستمرة في قتالها بالبلدات السورية ، وسترسل مزيدًا من المقاتلين الباسيج للقتال في سوريا [٢٨].كما زودت ايران حليفتها سوريا بالتكنولوجيا اللازمة لمراقبة البريد الإلكتروني "أجهزة الهاتف ، ووسائل التواصل الإجتماعي[٢٩].

وتوفيرها الدعم الجويّ المباشر لعمليات سوريا العسكرية منذ شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ في استعادة السيطرة على مدينة حلب المهمة [٣٠].

إنّ التطبيق العملي للنظرية أثبت خطر التهديدات الداخلية التي تمثل المصدر الأكثر إحتمالاً لتهديد وحدة أراضي الدولة واستقرارها الداخلي مع الأخذ بنظر الاعتبار التهديدات الخارجية التي تعتمد في فاعليّتها على تطورات الأوضاع الداخلية التي تكون عرضة للتدخّلات الخارجية ، ففي القارة الأسيوية أيضاً وتحديداً في جزئها الشمالي الشرقي حيث تواجه الصين؛ والتي فيها يُعد الحزب الشيوعي هو الحزب المهيمن والمحتكر للسلطة والذي يرسم السياسة الداخلية والخارجية للبلاد ؛ حركة انفصالية في منطقة التبت التي ضمتها اليها نهائياً عام ١٩٥٩ [٣١]. ومنذ ذلك التاريخ والصين تواجه تهديداً داخلياً يتمثّل بالإنفصاليين في إقليم التبت والمطالبين بالحصول على الاستقلال أو الحكم الذاتي بوسائل سياسية سلمية ، ولكن القيادة الشيوعية الصينية ترفض المطلبين معاً مُبررّة ذلك بأنه سيفتح الباب لإنفصال مناطق أخرى منها إقليم سنغيانغ الواقع غرب البلاد [٣٢].

في الوقت الذي تشهد فيه الصين تهديداً داخلياً يتمثّل بمحاولات انفصال التبت عن أراضيها تتعرّض في الوقت نفسه الى تهديد خارجي من قبل الدولة الجارة الهند ، ممّا جعل الصين أمام مواجهة التهديد الداخلي والخارجي معاً ، إذ تدعم الهند قضية انفصال التبت؛ أحد محاور الصراع بين البلدين؛ عن الدولة الأم بين الحين والأخر تستخدمها كورقة ضغط في مواجهة الصين [٣٣]. ويرجع دعم الهند لإقليم التبت الى عام ١٩٥٩ حينما تم منح القائد الروحي الديني الدلاي لاما حق اللجوء الى الهند هرباً من مطاردة السلطات الأمنية الصينية وتشكيل حكومة التبت في المنفى ، والتي لا تحظى بإعتراف دولي لغاية الأن [٣٤].

كما إستخدمت الهند أساليب ووسائل كثيرة لمواجهة التحركات الإستراتيجية الصينية في المنطقة تمثّلت بتوفير الملاذ الامن لكثير من زعماء التبت الروحيين على أراضيها ، وإستقبال الدلاي لاما من قبل رئيس الوزراء الهندي أتال بيهاري

عـام ١٩٩٨ والـذي إعتبرتـه الصـين تـدخلاً فـي شـؤونها الداخليـة ، والسـماح للإنفصـاليين التبتيين بممارسة نشاطاتهم على الأراضـي الهندية [٣٥]، فضـلاً عن استقبال الهند أكثر من ٢٠٠ ألف لاجئ من سكان إقليم التبت[٣٦].

وبهدف خلق حالة من الموازنة في التهديد بادرت الصين الى إتخاذ جملة من التدابير العملية لمواجهة تدخلات الهند بشأنها الداخلي، ففي عام ٢٠٠٦ ؛ وفي اطـار قيـام الصـين بتمويـل دول الطـوق الجغرافـي للهنـد بمختلـف أنـواع الأسـلحة والمعدات؛ جهزّت بنغلاديش بمئات الصواريخ وتجهيز قواتها البحرية بالفرقاطات والصواريخ ، والهدف الصيني من وراء ذلك زيادة مخاوف الهند من قيام الحكومة البنغالية بمنح الصين حقوق إنشاء قواعد عسكرية على أراضيها [٣٧]. وفي عام ٢٠١٦ باشرت الصين في تشييد المعبر الاقتصادي في باكستان والمار عبر المنطقة التي تُسيطر عليها باكستان من إقليم كشمير المتنازع عليه مع الهند [٣٨]، وتُمثّل الصين الداعم الاقتصادي الأوّل للدول التي تقع على حدود الهند والتي تشمل كل من باكستان وبنغلاديش وسريلانكا والنيبال والمعارضة لقضية إنفصال التيبت عن الصين [٣٩].

ثانياً : تطبيقات النظرية على بعض قادة دول القارة الأفريقية

كذلك ، شهدت القارة الأفريقية في فترة صراع القوى الاستعمارية وما بعدها حالة التداخل في الحدود والفصل في القومية الواحدة وانقسام القبيلة ذات اللغة والدين والثقافة الواحدة الى أكثر من بلد أفريقي [٤٠]، فلا توجد دولة قومية أفريقية في القارة . كما واجهت البُلدان الأفريقية لخطر التهديد الداخلي المُتمثّل بالانفصاليين مصحوباً بالتهديد الخارجي. ففي أثيوبيا مثلاً، وجدت السلطة الحاكمة بزعامة هيلاسيلاسي نفسها أمام خطر التهديد الداخلي المُتمثّل أولاً بجبهة التحرير الأرتيرية الانفصالية المطالبة بالاستقلال عن أثيوبيا، وثانياً في اقليم أو غادين المعروف باسم ساحل الصومال الغربي والذي احتلته أثيوبيا عام ١٩٥٤.واستمرت هذه التهديدات في اعقاب الانقلاب العسكري في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤

ووصول منغستو هيلا ميريام لحكم أثيوبيا. وكان الإتحاد السوفييتي حتى عام ١٩٧٤ يدعم جبهة التحرير الارتيري والصومال المطالب باستعادة أراضيه المحتلة من قبل أثيوبيا ، لكن حدث إنقلاب في موازين التحالفات في القرن الافريقي فتبدّل الحلفاء وأعلن السوفييت دعمهم للنظام الشيوعي الجديد في أثيوبيا [٤١] بكل أشكال الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي وحرمان جبهة التحرير الارتيري منها [٤٢]، بعد أن كانت أثيوبيا تتلقى المساعدات العسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية طيلة حكم هيلاسيلاسي وفترة السنتان اللّتان أعقبتا حكم منغستو[٤٣]. وفي عام ١٩٧٧ وقع صدام مسلح شامل على جبهة أرتيريا وجبهة أوغادين ، وكان طرفاه الأساسيين الجيش الأثيوبي ، المدعوم بالخبراء السوفييت ومقاتلين من دول كوبا وألمانيا الديمقراطية للمساهمة في الدفاع عن الأراضي الأثيوبية ، من ناحية والجيش الصومالي من ناحية أخرى [٤٤].

وفيما يخص الحالة الأثيوبية، نجد أن نظرية التوازن الجمعي وحدها أوضحت قرار الرئيس منغستو بالتحالف مع الإتحاد السوفييتي وطلب المساعدة منه والتخلّي عن الولايات المتحدة - حليف أثيوبيا التقليدي - بذريعة أن الأخيرة لم تُقدم الدعم العسكري الكافي للجيش الأثيوبي لمواجهة التهديد الداخلي الذي فرضته الولاية الأثيوبية - أرتيريا- والتهديد الخارجي الذي فرضته الصومال في أوغادين ، كما وجدت النظرية أيضاً أن تحالف منغستو مع السوفييت ينطلق من ادراكه بأنّ هذا التحالف أفضل وسيلة للموازنة ضد التهديد الداخلي الرئيس، من جهة ، وأفضل طريقة لتهدئة التهديدات الخارجية الثانوية وهما الصومال والإتحاد السوفييتي الداعم في وقت سابق للأرتيريين والصوماليين في آن واحد، من جهة أخرى [٤٥]. ويبدو أن منغستو قد نجح في تهدئة التهديدات الخارجية من أجل الحاق الهزيمة بالتحدّي الداخلي الأكبر والأكثر ضغطاً .

ويرى "ستيفن راي ديفيد" أنّ فكرة انحياز قادة العالم الثالث للتهديد الخارجي من أجل موازنة التهديد المحلي(الداخلي) ليست بفكرة خاطئة بل هي صحيحة

وواقعية ، طالما أنّها تحقق الهدف المنشود بغض النظر عن الطريقة أو التوجه ، اذ يرى "روبرت جيرفيس" وهو أستاذ في السياسة الدولية " أنّ السياسات في بيئة مُعقدّة تُولّد نتائج غير مقصودة " [٤٦].

وللحديث عن حالة دولة رواندا، الواقعة في وسط القارة الأفريقية ، فمنذ الانسحاب الرسمي لقواتها من داخل أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية عام ٢٠٠٣ بذريعة مطاردة قوات التمرد التي تتخذ من أراضي الكونغو قواعد لشن الهجمات على قوات نظام بول كاغامي كانت علاقات رواندا مع الكونغو تتسم بالتوتر ، اذ اتهمت رواندا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بإيواء ودعم المتمردين المتواجدين بأعداد كبيرة على حدودهما المشتركة والذين يهددون النظام ، ورواندا هي الأخرى متهمة من قبل دولة الكونغو الجارة بدعم جماعات المتمردين الذين يعملون في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية [٤٧]. فأثناء فترة تولي بول كاغامي منصبي وزير الدفاع ونائب الرئيس الرواندي_– والذي يتولى حالياً منصب رئيس الجمهورية – قام بتشكيل تحالفات اقليمية عرقية من قبائل التوتسي في داخل الكونغو (المتواجدة على طرفي الحدود) لإجبار النظام هناك على مواجهة تهديد المتمردين من الهوتو المتواجدين على أراضيه [٤٨].

كما شهدت القارة الأفريقية تهديداً داخلياً آخر في جنوب السودان ؛ تمثّل بظهور حركة تمرد في عام ١٩٦٣ الى عام ٢٠٠٥ "عام توقيع اتفاقية السلام الشامل التي وقعتها الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في ٩ تموز ٢٠٠٥ والتي تعرف باتفاقية نيفاشا" والذي انتهى بإجراء استفتاء لتحديد حق تقرير مصير جنوب السودان في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ ومن ثمّ إعلان قيام دولة جنوب السودان في التاسع من تموز / يوليو من العام نفسه [٤٩].

وعلة التهديد الداخلي هو حكم الرئيس السوداني الأسبق جعفر نميري ؛ الذي وصل الى السلطة بإنقلاب عسكري في ايار ١٩٦٩ وشهد تأسيس ما يعرف بالحركة الشعبية لتحرير السودان عام ١٩٨٣ بزعامة العقيد جون قرنق كرد فعل

على اصدار الرئيس نميري إعلان تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية في عموم البلاد ، ممّا أدى الى تنامي مشاعر العداء في أنحاء الجنوب الذين يدينون المسيحية والوثنية الى جانب الدين الاسلامي ، ونشوب حرب أهلية واسعة النطاق مع النظام الحاكم(٥٠).

وقد أدت دول عدة دوراً كبيراً في تغذية الصراع الداخلي في السودان بهدف تقويض وحدة أراضي الدولة ؛ عبر تمويل وتسليح اسرائيل للجيش الشعبي لتحرير السودان أثناء الاقتتال مع الجيش السوداني عام ١٩٩٠، كما واجهت البلاد تهديداً خارجياً متمثلاً بدعم ومساندة أثيوبيا وكينيا واوغندا لقوات الجيش الشعبي في جنوب السودان (٥١).

كذلك أسهمت اسرائيل في اقامة مراكز لتدريب مقاتلي الحركة الانفصالية في أراضي دول الجوار الجغرافي للسودان مثل أثيوبيا وكينيا وتشاد وأوغندا وزائير (الكونغو الديمقراطية حالياً) (٥٢). وبالمقابل نالت السودان دعماً عربياً عسكرياً ومالياً من مصر، وقد تجدّد دعم دول الجوار الجغرافي المذكورة أنفاً لقوات التمرد في جنوب السودان أعقاب إعلان النميري بعد عام ١٩٨٣تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية (٥٣). وفي عهد رئيس أثيوبيا الأسبق منغستو هيلا ميريام تم تقديم دعم لوجستي كبير وحاسم للحركة الشعبية لتحرير السودان , وتحديداً عام ١٩٨٣ وفتح أراضي بلاده لتدريب متمردي الجيش الشعبي وأقام إذاعة ناطقة باسمهم من داخل الأراضي الإثيوبية ، الأمر الذي أثار حفيظة الرئيس جعفر نميري ودفعه لتقديم الدعم لمتمردي الجبهة الشعبية لتحرير تغراي (نسبة الى إقليم تيغراي الواقع شمال إثيوبيا) ضد نظام منغستو، كما دعم ثوار الجبهة الأرتيرية ، وبعد سقوط نظام منغستو عام ١٩٩١ تم طرد قوات الجيش الشعبي من داخل الأراضي الإثيوبية ، ثم تدهورت العلاقات من جديد منتصف التسعينيات من القرن العشرين وخاضت قوات أثيوبيا وإريتريا و أوغندا مواجهات ضد الجيش السوداني وبدعم أمريكي ،

كذلك قدّم الرئيس الليبي السابق معمر القذافي الدعم المالي للجيش الشعبي لتحرير السودان منذ مطلع الثمانينيات في محاولة لإسقاط نظام الرئيس نميري [٥٤].

إن من المتعارف عليه في فقه العلاقات الدولية ان أسهل طريق للنيل من منطقة القلب الجغرافي هو النفاذ اليه من خلال الأطراف ؛ كونها الحلقة الأضعف في أي كيان جيواستراتيجي، وهو ما أطلق عليه حامد ربيع " مبدأ شد الأطراف"[٥٥].

إنّ جميع الأمثلة التي تم بحثها في تطبيقات النظرية على قادة دول العالم الثالث أوضحت أنّ التركيز على مصالح القادة والنخبة الحاكمة يقود الى تفسير قرار التحالف على نحو أفضل ممّا يُوضّحه التركيز على مصالح الدول كُلها [٥٦]، على إعتبار أنّ مصلحة الدولة يمكن النظر إليها من خلال مصلحة القائد وأعوانه . كذلك إنّ أمثلة أثيوبيا والصومال وتحالفهما مع الاتحاد السوفييتي في وقت ومع الولايات المتحدة في وقت آخر – يأتي في إطار إعادة الاصطفاف أو التحالف – وأمّا سوريا فتحالفها مع روسيا الإتحادية قد عاد بالفائدة على قائد هذه الدولة ونظامه السياسي وذلك بتعزيز قبضته على السلطة والشعب ولم يعد التحالف بالفائدة على الدولة بذاتها . ولا تزال التهديدات الداخلية هي التي تُحدّد بوصلة تحالفات قادة دول العالم الثالث في وقتنا الحاضر.

الخاتمة :

إنّ نظرية التوازن الجمعي التي صاغها "ستيفن راي ديفيد" إحدى نظريات التوازن في العلاقات الدولية ،أثبتت وبدقة قوة خطر التهديدات الداخلية التي تتعرض لها بلدان العالم الثالث قياساً بخطر التهديدات الخارجية. كما أسهمت النظرية في تفسير الهدف من وراء تبني قادة دول العالم الثالث سياسات التحالف أو الاصطفاف مع دول أخرى لمواجهة التهديدات التي تتعرّض له بلدانهم . وقد بيّن البحث من خلال التطبيقات العملية أن تحالف أغلب قادة العالم الثالث كان من أجل ضمان بقائهم السياسي في السلطة أطول مدة ممكنة وإن جاء ذلك على حساب المصلحة العليا للدولة ومستقبلها، كما أوضح البحث أنّ أحد أهم مُسبّبات التهديد الداخلي في بلدان العالم الثالث يكمن في الممارسات السياسية لقادة الدول الذين وصلوا الى الحكم من خلال الانقلابات العسكرية واحتكارهم السلطة لفترات طويلة . وفيما يخص التهديدات الداخلية التي يتعرض لها القادة والتي يُعبّر عنها بالخصوم الداخليين غالباً ما يطلبون الدعم أيضاً من قوى خارجية أو دول في ذلك الشأن كأنهم دول، سواء من دول المنطقة أو خارجها ، وغالباً ما تأخذ هذه التهديدات شكل التمرد المسلح الذي يلاقي تأييداً داخلياً ودعماً خارجياً في بعض الأحيان.

وإن اللّجوء الى نظرية التوازن الجمعي والتي تُسمّى أيضاً بنظرية التوازن الكُلّي أو الشامل هو أفضل من نظريتي توازن القوى وتوازن التهديد في تفسير السياسات والسلوكيات التي يتّبعها قادة الدول في العالم الثالث والمتعلقة بقرارات مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، ويظهر ذلك جلياً من خلال تطبيقات النظرية على الواقع السياسي في كثير من الدول في العالم الثالث.هذا وسيبقى العالم الثالث مرهوناً بهذا النوع من التحالفات في حال وجود قادة تبحث عن مصالحها الذاتية بعيداً عن مصلحة الشعب والدولة ، كما سيبقى العالم الثالث مركزياً في دراسة العلاقات الدولية ، وانّ فهم سياسات قادة بلدان العالم الثالث بما فيها تحالفاتهم أمر بالغ الأهمية لفهم أوسع للسياسات العالمية.

الهوامش والمصادر

(١) أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هوبكنز في الولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) ويقصد بالتحالف هو ذلك الحلف الذي يُعرّفه الدكتور ابراهيم أبو خزام بأنّه: اتفاق رسمي بين دول ذات طابع عسكري تتعهد فيه الدول المتحالفة باتخاذ تدابير مشتركة لحماية أمنها القومي.أنظر: أبراهيم أبو خزام ، الحروب وتوازن القوى ، ط٢، دار الكتاب الجديدة المتحدة ، طرابلس– ليبيا ٢٠٠٩،ص١٣١.

(3) Fahad Mohammad Alsultan and Pedram Saeid,op.cit, p19.

(4) Danielle Beswick, The return of Omnibalancing A multi-level analysis of strategies for securing agency in post-genocide Rwada, https://www.open.ac.uk/socialsciences/bisa-africa/files/africanagency-seminar4-beswick.pdf

(5) Danielle Beswick,op.cit.

(6) Fahad Mohammad Alsultan and Pedram Saeid,op.cit, p19.

(7)Steven R. David, "Explaining Third World Alignment", World Politics, Vol. 43, No.2. (Jan., 1991), Cambridge University Press,P.240.

(8) Ibid, PP. 240-241.

(9) ERIC A. MILLER and ARKADY TORITSYN," Bringing the Leader Back In: Internal Threats and Alignment Theory in the Commonwealth of Independent States", Security Studies,vol.14, no. 2, April–June 2005, p.327- 328.

(10) Steven R. David., Op. Cit., P.234.

(11) Fahad Mohammad Alsultan and Pedram Saeid, The Development of Saudi-Iranian Relations since the 1990s Between conflict and accommodation, New York: Routledg,2017 ,p18.

(12) ERIC A. MILLER and ARKADY TORITSYN,op.cit,p. 330-331.

(13) Steven R. David., Op.Cit., PP.236 – 238.

(14) Danielle Beswick, "The return of Omni balancing? A multi-level analysis of strategies for securing agency in post-genocide Rwanda", منشور على الرابط الآتي:
https://www.open.ac.uk/.../bisa.../africanagency-seminar4-beswick.pd

(15) Steven R. David., Op. Cit., P.233 and P.238.

(16)Ibid, P.233 and P.238.

(17)Ibid , PP.243- 244.

(18) Ibid, PP.242- 245.

(١٩) أحمد محمد أبو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، مجلة العلوم السياسية، العدد٤٤، جامعة بغداد ٢٠١٢، ص٤٥– ٤٦.

(٢٠) بهاء عدنان السعبري ، " نظرية توازن التهديد – رؤية تحليلية " ، مستخلص بحث منشور في المجلة العلمية بكلية التجارة – جامعة أسيوط ، العدد٦٣، مصر ٢٠١٧، متاح على الموقع الإلكتروني:

http://staff.uokufa.edu.iq/publication_details.php?bahaa.alsabary&recordID=3205

(٢١) أحمد محمد أبو زيد ، مصدر سابق ، ص٤٦.

(٢٢) بهاء عدنان السعبري ، مصدر سابق.

(٢٣) حيدر زاير العامري، " العلاقات الدولية ما بين توازن القوى وتوازن التهديد (اطار نظري)"، مجلة العلوم السياسية/ جامعة بغداد، العدد٥٢،بغداد٢٠١٧،ص ٢٩١-٢٩٢.

(24) ROY ALLISON," Russia and Syria: explaining alignment with a regime in crisis" , International Affairs, Jul2013, Vol. 89 Issue. 4,p801, in Roy Allison, Russia, the West and military intervention (Oxford: Oxford: Oxford University Press, 2013).

(25) ROY ALLISON, op.cit,p802-803.

(٢٦) رضوى عمار ، توازن التهديد : محددات تسوية الأزمة السورية في عام ٢٠١٨ .الأحد , ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. متاح على الرابط الآتي:

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3578

(27) ROY ALLISON, op.cit , p795.

(٢٨) محمد بن صقر السلمي وعبد الرؤوف مصطفى الغنيمي،"الجيوبوليتيك الشِّيعيّ ..الواقع والمستقبل "، مجلة دراسات ايرانية، السنة الأولى - العدد الأول، الرياض – ديسمبر٢٠١٦ ، ص٥٠ و ص٥٦.

(٢٩) نور الهدى دحدوح ،السياسة الخارجية الايرانية والسعودية تجاه الأزمة السورية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية/جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي – الجزائر ٢٠١٥، ص٤١.

(٣٠) جيمس سلادن و عدة باحثين ، الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط ،ص٤. متاح على الموقع الالكتروني:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/.../RAND_PE236z1.arabic.pdf

(٣١) منتصر حسن دهيرب الربيعي،" أزمة إقليم التبت وأثرها على العلاقات الهندية الصينية(١٩٤٩-١٩٦٣)"، مجلة أوروك للعلوم الانسانية، كلية التربية– جامعة المثنى، المجلد ٥،العدد٢، العراق٢٠١٢، ص٩٥.

(٣٢) سالي نبيل شعراوي، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، دار النشر العربي

للنشر والتوزيع ،٢٠١٨القاهرة، ص ١٥.

(٣٣) يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة و آفاقها المستقبلية، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان– الأردن٢٠١٥،ص ١٦٥.

(٣٤) تحرير شفيق شقير، التبت التاريخ والقضية، منشورات شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات، تموز٢٠٠٨، متاح على الموقع الالكتروني :

www.aljazeera.net/mritems/streams/2008/7/27/

(٣٥) عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية دراسة ميدانية الصين، ٢٠١٥،مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، ص١١٧.

(٣٦) براكريتي غوبت، ازدياد التوترات بين العملاقين الآسيويين.. التبت وتايوان والتقارب مع إسلام آباد نقاط ساخنة بين بكين ونيودلهي، صحيفة الشرق الأوسط ،٢٦مارس٢٠١٧.

(٣٧) عبد القادر دندن، المصدر نفسه، ص١٢٧

(٣٨) براكريتي غوبت، المصدر نفسه.

(٣٩) عبد القادر دندن، المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٤٠) صلاح الدين حافظ ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي ، عالم المعرفة ، الكويت ١٩٨٢ ، ص٨٧.

(٤١) المصدر نفسه، ص٨٣.

(٤٢) سعد حقي توفيق، مصدر سابق ، ص ٢٨٨.

(43) Steven R. David., Op. Cit., P.246.

(٤٤) صلاح الدين حافظ ،مصدر سابق ، ص١١٣وص ١٠٦.

(45) Steven R. David., Op. Cit., P.247-248.

(46) Ibid, P.249 - 250.

(47) Danielle Beswick, op.cit.

(٤٨) صلاح الحسني ، من لاجئ لرئيس منتخب بنسبة ٩٩%..قصة صعود رئيس رواندا "المطلق" ، متاح على الموقع الالكتروني: sasapost.com

(٤٩) صداح أحمد الحباشنة ،"العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان"، مجلة دراسات، المجلّد ٤٠، العدد ١، ، كلية العلوم الاجتماعية / جامعة مؤتة، الأردن ٢٠١٣، ص ١٤.

(٥٠) صداح احمد الحباشنة، مصدر سابق، ص ١٧وص٢٢.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٥٢) دريد الخطيب ومحمد أمير الشب ، " انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد ٢٧، فلسطين - حزيران ٢٠١٢، ص ٣٩٢.

(٥٣) حمدي عبد الرحمن حسن ، التدخل الدولي في السودان وأثره عربياً ودولياً، ص٢٦١. كتاب منشور على الموقع الالكتروني:
http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/4-3-3.pdf

(٥٤) فريدة البنداري، مواقف دول الجوار من انفصال جنوب السودان ، متاح على الموقع الالكتروني :
https://www.elsyasi.com/

(٥٥) حمدي عبد الرحمن حسن ، مصدر سابق ، ص٢٦٩.

(56) Steven R. David., Op. cit., p.250.